



قياس وتحليل عدوى ازمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسية مصرف الشرق الاوسط التجاري نموذجاً للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٥)

أ.د. غسان طارق ظاهر^a ، فلاح عودة حبيب^b
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

المخلص

تتنافس المصارف التجارية من اجل كسب عملاء اكثر لتعظيم موجوداتها وقد تتعدى في بعض الاحيان المقررات والقوانين المحددة لنسب السيولة المصرفية، مما ينعكس على ادائها اذا ان عامل الموازنة بين السيولة والربحية من اهم القضايا التي تترك النشاط المصرفي في ظل التنافسية المصرفية ومنها تخضع المصارف التجارية العراقية عينة البحث لضغط التنافس والتسابق من اجل كسب الزبائن وتعظيم موجوداتها بالرغم من التقلبات الاقتصادية التي يمر بها العراق لاسيما حساسية العمل المصرفي لتلك التقلبات وعليه تهدف الدراسة الى تحليل عملي السيولة واثرها في الربحية في ظل تنافسية المصارف التجارية والقوانين المحددة للمدة من (٢٠١٩-٢٠٠٥) فقد ارتكزت مشكلة الدراسة على صعوبة تحديد نسبة السيولة المثلى في المصارف التجارية العراقية من حيث الموازنة بين التزاماتها تجاه المودعين والمقترضين في تسهيل اموالها هذا من جانب ، وبين المخاطر التي تتعرض لها من جانب اخر فضلا عن التنافسية الشديدة فيما بينها، وسعت الدراسة لتحقيق الاهداف الرئيسية والتي تمثلت في التعرف على امكانية تطبيق المصارف التجارية العراقية نسبة السيولة والربحية حسب اللوائح الارشادية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ، وتوظيفها في مجالات مربحة وتحديد حجم المخاطر المصاحبة لها.

معلومات المقالة

تاريخ البحث

الاستلام : 10/5/2021
تاريخ التعديل : 17/5/2021
قبول النشر : 26/5/2021
متوفر على الانترنت: 31/12/2021

الكلمات المفتاحية :

عدوى ازمات السيولة المصرفية
الربحية
التنافسية
التحليل الكمي
الحصة السوقية

Measuring and Analyzing the Contagion of Banking Liquidity Crises between Profitability and Competitiveness. The Middle East Commercial Bank as a Model for the Period (2005-2019)

Ghassan Tariq Zaher^a , Falah Odeh Habib^b
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics.

Abstract

Commercial banks compete in order to win more customers to maximize their assets and may sometimes exceed the decisions and laws specific to bank liquidity ratios. This is reflected on their performance. The factor of balancing between liquidity and profitability is one of the most important issues that face banking activity in light of banking competitiveness which the Iraqi commercial banks are subject to. Accordingly, the study aims to analyze the liquidity factors and their impact on profitability in light of the competitiveness of commercial banks and the specific laws for the period (2005-2019). The problem of the study is represented by the difficulty of determining the optimal liquidity ratio in Iraqi commercial banks in terms of balancing their obligations towards depositors and borrowers in monetizing their funds, and the risks they are exposed to, as well as the intensive competition among them. The study sought to achieve the main objectives, which were represented by : identifying the possibility of Iraqi commercial banks applying the ratio of liquidity and profitability according to the indicative regulations and instructions issued by the Central Bank of Iraq, employing them in profitable areas, and determining the size of the risks associated to them.

Key words: contagion of banking liquidity crises, profitability, competitiveness, quantitative analysis, market share.

*

Corresponding author : E-mail addresses :

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11-4/233-251

المقدمة

لتعظيم موجوداتها الممثلة في ارتفاع سيولتها المصرفية وما لتلك السيولة من تأثير على الارباح المتحققة للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩.

مشكلة البحث

تعد مشكلة موازنة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة، بالنظر لما يحدد تلك المصارف من قوانين محلية ودولية فضلاً عن ضغط المنافسة بين المصارف في منح الائتمان وبالتالي تمر المصارف التجارية بمشكلة تأثير تقلبات النشاط الاقتصادي فضلاً عن مؤثرات اخرى لذا، يمكن تلخيص مشكلة البحث بالأسئلة الآتية :

- ١- هل يؤثر تنافس المصارف التجارية في السيولة المصرفية ؟
- ٢- هل تواجه المصارف التجارية العراقية الخاصة صعوبة في تحديد النسب السيولة المثلى لتحقيق الموازنة بين التزاماتها تجاه المودعين والمخاطر التي تتعرض لها ؟
- ٣- ما هو مقدار السيولة الواجب الاحتفاظ به لغرض الاستثمار في مصرف الشرق الاوسط التجاري؟

أهداف البحث

- تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف وهي :
١. التعرف على إمكانية المصارف التجارية العراقية بتطبيق اللوائح الارشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي بتحديد نسب السيولة التي تتلاءم مع البيئة المصرفية في تحقيق أرباح معقولة.
 ٢. تحديد العوامل المؤثرة في سيولة وربحية المصارف التجارية العراقية .
 ٣. تحديد المواءمة بين السيولة والربحية والتركيز على مخاطر السيولة المصرفية .
 ٤. بيان اثر التنافس من خلال الخدمات المقدمة من المصارف عينة البحث
 ٥. تحديد اهم المشاكل والمعوقات التي واجهت المصارف خلال مدة البحث.

أهمية البحث

تمثل السيولة المصرفية عنصراً أساسياً لوقاية المصرف من المخاطر المحتملة وما لها من انعكاس على ثقة المودعين ، فضلاً عن أضعاف المركز المالي للمصرف، لذا فان الاهتمام بعملية ادارة السيولة المصرفية وتطورها من اهم الوسائل لتعظيم ربحية المصارف وتجنب حدوث الازمات وذلك عن طريق رفع درجة الأمان المصرفي، فضلاً عن تأثير العدوى المصرفية من خلال التنافس الشديد بين المصارف التجارية، وعليه فان موضوع تحليل ازمات السيولة المصرفية والية انتقال العدوى من اهم القضايا التي تترك القطاع المصرفي، لذا تنصب الدراسة على

يمثل القطاع المصرفي احد اهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، اذ انه احد اذرع النظام المالي التي تغذي الاقتصاد بتيار متدفق من الموارد المالية، ومن ثم تطور هذا القطاع يعكس الصورة المشرفة لنمو البلد ، وخلال العقود القليلة الماضية شهدت البنوك التجارية تطورات وتغيرات تمثلت بسياسات الانفتاح على العالم الخارجي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن تحسين جودة الخدمات المصرفية من اجل جذب عملاء اكثر لتعظيم موجوداتها وبالتالي الاستفادة القصوى في منح الائتمان التجاري بكل انواعه وحسب النشاط التجاري للبنك المعني، كل تلك التطورات جاءت نتيجة العولمة وسرعة انتقال الأزمات المالية، فضلاً عن تزايد عدد البنوك المحلية، والبنوك الأجنبية التي تعمل في السوق المصرفية المحلية، وبذلك بات على المصارف أن تطور وتدعم قدراتها التنافسية والتي تمكنها من مواكبة التطورات المتسارعة وتحقيقها للاستمرار والنمو، فضلاً عن زيادة كفاءتها وفق المعايير المصرفية الدولية، والتي تضمن استخدام الموارد المصرفية أفضل استخدام، مع الحفاظ على النسب المقررة للسيولة للإيفاء بالمتطلبات الطارئة ، وبالتالي فان انحصار الأمر في إيجاد سياسة ائتمانية مرنة تمكن صانع القرار من المنافسة والتحكم في استخدام الموارد وإنتاج خدماته المصرفية بكفاءة وتعزز فعالية النظام المصرفي لاسيما في ظل مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية . لذلك تسعى البنوك إلى انتهاج سياسات واضحة وبرامج مخططة تهدف بالدرجة الأساس التي تعظيم أرباحها وفقاً لطبيعة عملها التجاري كمنح الائتمان المختلف كالقروض والتسليفات وسحب الودائع وغيرها مما يعزز من ثقة العملاء لذا نحتاج الى نوعاً من التوازن ما بين مقدار السيولة المتوفرة لدى المصرف لمواجهة أي التزامات وما بين استغلالها لتحقيق الأرباح قياساً بكلفة هذه الأموال، ويحتل موضوع السيولة حيزاً مهماً على صعيد المصارف اذ يحظى باهتمام المتخصصين بالعلوم المالية ، ومنها هذه الدراسة التي تسلط الضوء على عينة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كأفضل مصارف تجارية، اذ شهد القطاع المصرفي العراقي خلال المدة عينة البحث استحداثاً واسعاً في هيكلية على صعيد الموارد البشرية والبنى التحتية وعلى صعيد منح الاجازات الرسمية فضلاً عن ارتفاع عدد المتعاملين مع تلك المصارف الامر الذي شكل بادرة امل في تحسين اداء القطاع المصرفي العراقي، لاسيما ان الحكومة منحت في اصلاحاتها عام ٢٠٠٤ حسب قانون ٩٢ الصلاحية التامة للمصارف لأداء عملها بحرية تامة وتحديد سعر الفائدة حسب معطياتها، الامر الذي ادى الى ارتفاع التنافس المهني بين تلك المؤسسات، تتطلب البحث عن الية عمل تلك المؤسسات وماهي الخدمات التي تمنحها لكسب ثقة المودعين في ظل التنافس المهني الذي يجري بينها،

تحليلها لتجنب المخاطر الناجمة من الازمات والتنافسية وتعطي منهاجا واضحا لصانعي القرار في ذلك القطاع.

فروض البحث

تستند الدراسة الى فرضية اساسية مفادها ان ادارة السيولة والربحية ، في ظل التنافس بين المصارف التجارية يتباين من مرحلة الى اخرى حسب طبيعة النشاط الاقتصادي والية التنافس بين المصارف التجارية مما يؤدي الى انتقال تأثير تلك المتغيرات على المركز المالي للمصارف التجارية بشكل عام وعلى المصارف قيد البحث بشكل خاص الامر الذي يستدعي الموائمة بين جانبي الموجودات والمطلوبات من خلال الادارة الكفوة وتحليل حساسية السوق المصرفي بانتظام.

الاطار النظري

✓ الدراسات المنهجية

تناولت دراسات عدة تحليل وقياس ازمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسية ، نظرا لأهمية تحليل تلك الظاهرة وانعكاسها على المصارف التجارية ، فقد تناولت دراسة اعدادها د. عبد العزيز والباحث نايف يوسف مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف الاسلامية ، والتي توصلت الى ان نسبة تأثير مخاطر السيولة في الربحية كانت مرتفعة ، وتكمن اهم ما يوصي به الباحث هو ضرورة تحقيق عوائد من الاموال المكتنزة لدى البنوك ، وذلك من خلال توظيفها في صكوك اسلامية سريعة التحويل الى اصول ، مما يعكس على ربحية المصرف بصورة ايجابية . في حين تناولت دراسة اعدادها الدكتور سناء حسن الحلو تقييم السيولة لتحسين ربحية المصارف ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها تحقيق البنوك مستويات متقاربة بالنسبة للاحتياجات الى اجمالي الموجودات مما يعني ادراك البنوك اهمية الاحتفاظ بالاحتياجات لمواجهة ازمات السيولة ، كذلك تحقيق البنوك مستويات متقاربة في العائد على مبيعات والعائد على حق الملكية والعائد على اجمالي الموجودات . في حين اهم ما يوصي به هو ضرورة ادراك البنوك بالتحليل المستمر للمؤشرات المالية لما لها من اهمية في اعطاء التصور الكامل عن بنك مقارنة بالبنوك الاخرى العاملة في السوق.

واشارت دراسة تحليل التنافسية للمصارف الخاصة العراقية للباحث الدكتور طلال كداوي والنعمي ، اذ توصلت الدراسة الى ان هنالك تباين كبير بين المصارف في قدرتها التنافسية والذي يعود الى عدة أسباب أهمها عدم قدرة بعض المصارف على تقديم الخدمات المصرفية الحديثة " الانترنت " وضعف في كفاءتها ، مما انعكس سلبا في قدرتها التنافسية وربحياتها.

أولاً: مفهوم عدوى ازمات السيولة المصرفية

ان التغيرات العالمية وظهور العولمة المالية والاقتصادية، وما فرزته من علاقات متشابكة بين البنوك وتكرار ظهور تلك الازمات وانتشارها في الاقتصادات العالمية ، ومع بداية ظهور التعافي من الازمة لدى البنك تظهر ازمة اخرى إذ تتفاعل متغيرات اقتصادية ، ومالية عدة تؤدي الى ظهورها وتنشيطها وانتشارها وعدواها جعل انظمة التحوط والحماية غير كافية للتصدي لها.

تأتي مخاطر العدوى من المطالبات المتداخلة لدى المؤسسات المالية على بعضها البعض، فقد يؤدي تعثر احد البنوك إلى تقليل أصول البنك الاخر ، مما يؤدي إلى تخلف البنوك المرتبطة بها من خلال اصولها الموجودة لدى البنك ، إذ يتسبب هذا في أزمة نظامية مما تؤدي إلى انتشار أكبر للأزمة (Zistler 2010: 14)، وبمجرد تعثر أحد البنوك ، قد يضع البنوك الأخرى تحت الضغط ، إذ يبدأ المودعون في البحث عن أموالهم من تلك البنوك (Kiran, MARY, 2016: 55) ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك والترابط في النظام المصرفي ويعد الهروب الجماعي للودائع " أسلوب القطيع" من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي (بقلقة وآخرون ، ٢٠١٧: ٣٩) إذ تشير معظم الأدبيات الى ان الدوافع الرئيسية للعدوى هي حجم المصرف ، والأهمية النظامية ، والموقع الجغرافي للمصرف ، ومصدر الدخل. إذ تعد الحجم والأهمية النظامية محفزات للعدوى ، وفضلاً عن ذلك أن البنوك ذات الدخل غير القائم على الفائدة تولد المزيد من المخاطر النظامية ، وبالتالي تشكل خطراً على البنوك الأخرى (Andries&Elena, 2020: 2)، ورغم تعدد وكثرة الأبحاث النظرية والتطبيقية حول ظاهرة العدوى ، فإنها لم تصل بعد إلى تعريف موحد لهذه الظاهرة. إذ عرفت على انها زيادة في احتمالية حدوث الازمة في بلد ما ، مشروطة بأزمة تحدث في بلد آخر (محمد ، ٢٠١٩: ٥٢٠) وعرفت ايضاً على أنها انتشار في اضطرابات السوق ، مع العواقب السلبية ، من سوق إلى آخر (Mollah&etal, 2014: 4).

❖ قنوات انتقال العدوى

القناة الاولى : تعمل من خلال تخفيض قيمة اصولها ، وعندما تتعرض البنوك لازمة ، قد تختار تخفيض قيم اصولها لتحسين قدرتها التنافسية على حساب البنوك الأخرى ، ثم تميل هذه البنوك الأخرى للرد على تنافسها المتفاقم ، ويمكن أن يؤدي هذا الموقف إلى قيام البنوك بتخفيض قيمة عملاتها باستمرار لتظل قادرة على المنافسة (Arsnalalp, et al, 2016: 66).

القناة الثانية : التي تنتقل من خلالها العدوى هي السيولة، قد يضطر المستثمرون والبائعون إلى بيع موجوداتهم نتيجة لخسائر كبيرة في رأس المال ، هذه الخسائر في رأس المال تشكل مشكلة معقدة للمستثمرين في المؤسسات الدولية الذين يضطرون في

المصارف الاخرى في نفس القطاع المصرفي ،او النتائج التي تم تحقيقها في فترات مختلفة من العمليات (Barad,2010: 110)

❖ اهمية الربحية

تعد الربحية هي الهدف الاساس، إذ تعد واحدة من أهم أعراض الإدارة المالية وتعظيم ثروة المالك، إذ ان الاعمال التجارية غير الربحية لا يمكنها الاستمرار، وكذلك من أجل ضمان استدامة الأعمال التجارية في ظل ظروف السوق المتغيرة (RASHID&KEMAL2018: 36)، ولذلك ان الأرباح المتولدة ليست هدف فقط وانما أيضا ضرورية لنجاح العمل المصرفي في فترة احتدام المنافسة في الأسواق المالية، أن ارتفاع الأرباح يحسن وضع التدفقات النقدية للمصارف التجارية ويوفر مرونة أكبر في مصادر التمويل والاستثمار من خلال الأرباح المحتجزة، وسهولة الحصول على التمويل و زيادة الاستثمار الذي يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتسهم ايضا في التنمية الاقتصادية للمجتمع، عن طريق توفير فرص عمل إضافية وإيرادات ضريبية للخزانة الحكومية.

ثالثاً: التنافسية

يعد موضوع المنافسة في القطاع المصرفي أقل وضوحاً بسبب الطبيعة غير الملموسة للخدمات المصرفية (ALOSHYN, 2013: 25) وقد عرفت التنافسية على انها " قدرة المصرف على الصمود امام المنافسين ، لغرض تحقيق الاهداف والتي تتضمن الربحية والنمو والاستقرار والابتكار والتجديد " إذ تسعى المؤسسات المصرفية بصفة مستمرة الى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نتيجة لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية (Kovalenko,etal,2019: 4).

وعرفت أيضاً بأنها " قدرة المصرف على تقديم خدمة مصرفية للعملاء وجذبهم للتعامل معه ، والذي ينعكس في زيادة أرباحها وحصتها السوقية" (النعمي وطلال ، ٢٠١٨ : ١٥١)، وعلية فالتنافسية المصرفية تشير الى وجود عدد من المصارف داخل القطاع المصرفي تقدم خدمات مصرفية مماثلة ، إذ تتنافس فيما بينها بهدف الحصول على الارباح او التوسيع حصتها السوقية.

❖ مؤشرات قياس التنافسية

١. الحصة السوقية :

يمكن للمصارف أن تحقق أرباحاً وتستهوذ على جزء هام من الاسواق المالية الداخلية ، بعيداً عن المستوى الدولي فكما كانت التكلفة الحدية للمصرف ضعيفة بالقياس إلى التكاليف الحدية لمنافسيها الخارجيين، كلما كانت حصتها من السوق أكبر، و كانت المصارف أكثر ربحية مع افتراض ثبات المتغيرات الاخرى (Segota&etal,2017: 126).

٢. الربحية تعد الربحية مؤشراً كافياً للتنافسية، إذ ان المصارف ذات الربحية العالية تعد ذات قدرة تنافسية كبيرة لأن هذه الربحية

كثير من الأحيان إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الموجودات السائلة، وعندما يحاول المستثمرون بيع موجوداتهم في بنوك التي لديها الأزمات، فقد لا يتمكنون من فعل ذلك نتيجة لانخفاض الطلب، مما يضطر هؤلاء المستثمرين لبيع الموجودات في البنوك أخرى (Deng&Yongxing, 2011: 107-117)، إذ يفسر (Vayanos 2004) ظاهرة هروب إلى السيولة من منظور مديري الصناديق الذين ينفذون استراتيجيات المحافظ مع مراعاة مخاطر عمليات السحب، لذلك خلال فترات عدم اليقين والتقلب المتزايد يكون المدراء أقل رغبة في الاحتفاظ بالأوراق المالية غير السائلة مما يؤدي إلى تعديل تصاعدي في الأقساط التي يعترف بها المستثمرون للأدوات المالية غير السائلة (Guidolin & Manuela,2017: 3).

القناة الثالثة المعلومات المرتبطة : الفكرة الرئيسة وراء آلية العدوى هي أن تغيرات الأسعار في أحد البنوك قد ينظر إليها المستثمرون على أنها ذات صلة بتقييم الأصول الأخرى. وقد أطلق على هذه القناة " جرس الانذار " (Bekaert,etal,2011: 5).

القناة الرابعة علاوة المخاطرة : أن أي صدمة سلبية شديدة في أحد البنوك قد تتوافق مع زيادة في علاوة المخاطرة في البنوك الأخرى. إذ تحدث العدوى عندما تؤثر العوائد السلبية في البنوك المتعثرة على العوائد المستقبلية في البنوك الأخرى من خلال علاوة المخاطر (Longstaff,2010: 437).

ثانياً: مفهوم الربحية

إن مصطلح الربح هو المفهوم المحاسبي يوضح زيادة الإيرادات على النفقات خلال فترة زمنية معينة، وبعد مؤشراً لاستمرار وجود كل منظمة تجارية، ومن ناحية أخرى فإن مصطلح الربحية يشير الى قياس نسبي إذ يتم التعبير عنه كنسبة مئوية ، وهو يوضح العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع مختلف العوامل الاخرى ، كذلك يعد مؤشراً لقياس الكفاءة التشغيلية والادارية للمصرف (Bansal,2010: 123) اما الإدارة المالية فتتظر الى الربح على انه اختبار للكفاءة ومقياساً للرقابة ، في حين ينظر المالكين اليه كمقياس لقيمة استثماراتهم ، وللدائنين هامش السلامة ، اما بالنسبة للحكومة فهو المقياس الخاضع للضريبة وأساس للعمل التشريعي، وبالنسبة للدولة فهو مؤشر للتقدم الاقتصادي والدخل القومي المتولد الدال على ارتفاع مستوى المعيشة ان الربح والربحية لا يختلف فقط من حيث المفاهيم فقط انما ايضا في الواقع العملي كمقياس للكفاءة التشغيلية والادارية لأي مصرف (Trivedi,2010: 237)

ويشير مفهوم الربحية من الناحية المحاسبية الى انها مقياس لتقييم الكفاءة الكلية للمصرف، ان افضل مسار لتقييم كفاءة العمل يكون في تحليل المدخلات والمخرجات، ويمكن قياس الربحية عن طريق ربط المخرجات كنسبة من المدخلات ، ام مطابقتها مع

تتأتى من ارتفاع الحصة السوقية، ويمكن من خلال هذا المؤشر تتبع التنافسية عبر السنوات (النعيمي، ٢٠١٨: ١٥٢)
الجانب العملي
أولاً: تحليل قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الاوسط
 وسنعمد في هذه المرحلة الى تحليل جانب الموجودات والمطلوبات لمصرف الشرق الاوسط وحسب الاتي :

جدول (١) موجودات الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط (القيم مليار دينار)

السنوات	النقود	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %	القروض والتسليفات	معدل النمو %	الائتمان النقدي	معدل النمو %
2005	104,497		159,735		25,075		26,569	
2006	138,600	28.2	98,556	-48.2	20,004	-22.5	21,815	-19.7
2007	174,354	22.9	151,046	42.6	16,905	-16.8	18,501	-16.4
2008	217,433	22	187,597	21.6	15,516	-8.5	16,538	-11.2
2009	355,744	49.2	77,067	-88.9	63,798	141.3	63,799	135.0
2010	343,909	-3.3	8,702	-218.1	142,380	80.2	142,631	80.4
2011	369,713	7.2	5,257	-50.3	188,852	28.2	190,756	29.0
2012	463,908	22.6	43,487	211.2	197,335	4.3	198,350	3.9
2013	422,060	-9.4	19,065	-82.4	206,777	4.6	208,867	5.1
2014	349,766	-18.7	26,859	34.2	187,865	-9.5	187,865	-10.5
2015	325,310	-7.2	42,573	46.06	149,924	-22.5	149,924	-22.5
2016	329,238	1.2	42,801	0.5	126,346	-17.1	126,346	-17.1
2017	424,781	25.4	36,364	-16.2	0		100,252	-23.1
2018	474,995	11.1	36,405	0.1	0		94,572	-5.8
2019	326,833	-37.3	36,405	0	0		94,051	11.4

المصدر: كشف الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط، اعداد مختلفة

عامل المخاطرة ، لترتفع الى (343,909) مليار دينار عام 2010 وبمعدل نمو سالب (-3.3%)، لترتفع الى (463,713) مليار دينار عام 2012 وبمعدل نمو (22.6%)، وتعود تلك الزيادة الى ثقة المودعين في المصرف وكذلك رصانة وضعة المالي. وخلال الاعوام ٢٠١٣ تراجع السيولة النقدية الى (422,060) مليار دينار وبمعدل نمو متراجع الى بلغ (-82.4%) ويعزى ذلك الى توقف المصرف من الدخول في مزاد البنك المركزي العراقي وكذلك انخفاض رصيد النقد لدى المصارف المحلية بسبب تدهور الوضع الامني . وهكذا اتخذ رصيد النقدية لدى المصرف بين الارتفاع والانخفاض الى أن بلغ اجمالي السيولة النقدية (326,833) مليار دينار عام (2019)

من بيانات الجدول اعلاه نلاحظ موجودات مصرف الشرق الاوسط والتي سوف نتناولها حسب الاتي :
 أ. النقدية : هي "المبالغ النقدية بالعملة المحلية والاجنبية المحتفظ بها المصرف في صناديقه و المودعة لدى المصارف المحلية و المصارف الاجنبية كحسابات جارية لأغراض الاستثمار ، فضلاً عن ذلك الودائع القانونية في البنك المركزي"، فمن بيانات الجدول (١) نلاحظ ان اجمالي العملة النقدية اتخذ مساراً تصاعدياً من بداية المدة ولغاية ٢٠١٢ ، اذ سجلت (138,600) مليار وبمعدل نمو (28.2%) عام 2006، ويعزى ذلك الى زيادة الودائع القانونية لدى البنك المركزي على ما يزيد ثلث الرصيد وهذا معناه انخفاض استثمارات المصرف وبقاء الاموال جامدة دون فائدة بسبب

ب. وبمعدل نمو سالب بلغ (37.3-%) ، ويعود ذلك الى الانخفاض الكبير في حساب النقدية في الصندوق، وكذلك الانخفاض في حساب النقدية لدى المصارف المحلية الذي يتضمن حساب للمصارف الحكومية حيث تبين عدم وجود حركة على ارصدة حسابات المصارف الحكومية خلال عام 2019 ، مما اثر على اجمالي حساب النقدية لدى المصرف ، وكذلك بسبب الوضع الامني نتيجة الحراك الشعبي في اغلب المحافظات العراقية ، فضلاً عن ذلك نتيجة جائحة كورونا التي اوقفت القطاع الاقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص .

ج. استثمارات مصرف الشرق اوسط: وتشمل تداول الاسهم والسندات والمشاركة في عقود التجهيز وبيع السيارات ومنح الضمانات وغيرها من الاستثمارات، من بيانات الجدول (1) نرى ان المبالغ المستثمرة اتخذت مساراً متذبذباً، مما يدل على تأثير الوضع السياسي على السياسة الائتمانية لمصرف الشرق اوسط، فقد استثمر المصرف مبلغ (159,735) مليار دينار عام 2005، لتنخفض الى (77,067) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (88.9-%) عام 2009، ويعزى ذلك الى تردي الوضع الامني واحتفاظ المصرف بنقود السائلة وذلك بسبب الخوف من عامل المخاطرة وعدم وجود شركات تابعة او حليفة مع المصرف مما اثر على اجمالي الاستثمارات فضلاً عن تأثير تداعيات الازمة المالية عام 2008، ليستمر المصرف في تخفيض استثماراته والاحتفاظ بالسيولة النقدية على حساب استثمارها، فقد بلغ اجمالي الاستثمارات (43,487) مليار دينار عراقي عام (2012) ، اما عام (2017) بلغت اجمالي الاستثمار (36,364) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سالب بلغ (16.2-%) نتيجة قيام المصرف بتخفيض حصته من عجز الشركات التابعة والذي يمثل الخسارة المتحققة من الفرق بين كلفة اسهم الشرق الاوسط لإنتاج وتسويق الاسماك والسعر المثبت في نشرة تداول الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية ، أما خلال الاعوام الأخيرة من الدراسة (2019,2018) فشهد استقرار في حجم الاستثمارات خلال هذه المدة اذ سجل معدل نمو

موجب بلغ (0.1%) وذلك نتيجة مساهمة المصرف في الشركة العراقية لضمان الودائع ، فضلاً عن بيع اسهم مصرف الشرق الاوسط لا نتاج تسويق الاسماك .

د. القروض والتسليفات: يلحظ من بيانات الجدول (1) هناك تباين في سياسة المصرف في التعامل مع القروض والتسليفات ، اذ بلغ اجمالي القروض والتسليفات (25,075) مليار دينار عراقي عام (2005)، لترتفع الى (142,380) مليار دينار عراقي عام 2010 معدل نمو بلغ (80%)، ويعود الى زيادة القروض والتسليفات نتيجة ارتفاع الطلب على السيولة المحلية، وهكذا استمر حجم القروض والتسليفات في الارتفاع ليبلغ (206,777) مليار دينار عراقي عام 2013 وبمعدل نمو (4.6%) وهي اعلى ما تم منحه من قروض وتسليفات نتيجة تحسن الوضع الامني وانعكاس ارتفاع اسعار النفط على ثقة المواطن وزيادة طلب القروض والتسليفات، الا ان الاعوام اللاحقة شهدت تراجعاً في منح القروض والتسليفات، فقد بلغت (126,346) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (17%) عام 2016، ويعود ذلك الى تردي الاوضاع الامنية وسيطرة المجرمين المسلحة على ثلث المحافظات العراقية، اما السنوات اللاحقة الى نهاية المدة فلم تسجل منح أي قروض واستثمارات.

هـ. مجموع الائتمان النقدي: يتضح من بيانات الجدول (1) ان اجمالي الائتمان الممنوح اتخذ مسارات تصاعدياً، فقد بلغ (26,569) مليار دينار عراقي عام (2005)، ليرتفع وبشكل ملحوظ الى (208,867) مليار دينار عراقي عام (2013) وبمعدل نمو (5%)، ثم بعد ذلك تراجع مصرف الشرق الاوسط في منح الائتمان، ليصل الى (94,051) مليار دينار عراقي عام 2019 وبمعدل نمو بلغ (11.4%)، ويعود ذلك للأسباب الامنية التي تم تطرق لها، وارتفاع ظاهرة التعثر المصرفي.

٢. متطلبات مصرف الشرق الاوسط :

تتضمن متطلبات مصرف الشرق الاوسط الحسابات الجارية وحقوق المساهمين واجمالي المطلوبات والتي سيتم تحليل كل متغير بالاعتماد على بيانات الجدول التالي:

جدول (٢) متطلبات الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط (القيم مليار دينار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	معدل النمو %	حقوق المساهمين	معدل نمو	مجموع المطلوبات	معدل النمو
2005	276,542		27,359		319,496	
2006	239,348	-14.4	35,782	27	299,385	-6.5
2007	333,075	33.04	50,449	35	406,782	30.6
2008	431,100	25.7	63,840	24	569,667	33.6
2009	452,515	4.8	75,547	17	557,540	-2.1

2010	463,327	2.3	84,098	11	580,125	3.9
2011	505,117	8.6	137,899	11	657,746	12.5
2012	615,784	19.8	187,746	31	818,969	21.9
2013	551,856	-10.9	202,779	8	774,180	-5.6
2014	358,117	-43.2	307,074	41	683,076	-12.5
2015	331,665	-7.6	276,967	-10	675,123	-1.7
2016	326,517	-1.5	281,173	2	679,182	0.5
2017	332,579	1.8	270,898	-4	748,131	9.6
2018	437,921	27.5	267,467	-1	800,750	6.7
2019	279,215	-45	267,290	-7	658,231	-19.5

المصدر: كشف الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط، اعداد مختلفة

لقرار البنك المركزي العراقي ، ليلغ اجمالي الايداعات (267,290) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (-7%) عام ٢٠١٩، نتيجة انخفاض احتياطات المصرف.
ج. مجموع المطلوبات : يلاحظ من بيانات الجدول (٢)، ان اجمالي المطلوبات كان متباينا خلال مدة الدراسة اذ بلغ (319,496) مليار دينار عراقي في عام ٢٠٠٥، ليرتفع الى (818,969) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (٢٢%) عام ٢٠١٢، لينخفض بعد ذلك اجمالي المطلوبات الى (604,313) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (15.8%) عام ٢٠١٩.

ثانياً: قياس العلاقة بن موجودات المصرف واجمالي المطلوبات باستخدام منهجية Var

في هذا المطلب سيتم تحليل اثر الموجودات على اجمالي المطلوبات لمصرف الشرق الاوسط بالاعتماد على منهجية VAR والتي يتطلب تطبيقها الخطوات الرئيسية (تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية، تحديد درجة الابطاء المثلى، تقدير النموذج ، تحديد دوال الاستجابة وتحليل التباين واخيرا اجراء اختبار السببية)، والتي سنتبعها خطوة بخطوة بعد توصيف متغيرات النموذج حسب الاتي:

١. توصيف متغيرات النموذج : تمهيدا للقيام بتقدير النماذج القياسية ، سنقوم في تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج كالتالي :

الرمز	الحالة	المتغير
DM	مستقل	النقود
IN	مستقل	الاستثمارات
LO	مستقل	القروض والتسليفات
CA	مستقل	الائتمان النقدي
DT	تابع	اجمالي المطلوبات

أ. الحسابات الجارية والودائع : والتي تتضمن (الحسابات تحت الطلب وودائع التوفير والودائع الثابتة) يتضح من الجدول (٢) الى تزايد اعداد المودعين نتيجة الثقة بينهم وبين المصرف، اذ اتخذت الايداعات مسارا تصاعديا، فقد بلغ اجمالي الايداع (276,542) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٥، لترتفع الايداعات الى (615,784) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (٢٠%) عام ٢٠١٢، نتيجة سعي مصرف الشرق الاوسط الى تطوير خدماته وادخال الانظمة التكنولوجية، بغية جذب الزبائن لتعامل معه عن طريق فتح الحسابات بكافة اشكالها، وخلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٩) تراجع الايداع المصرفي نتيجة الاوضاع الامنية التي تم التطرق لها، اذ انعكس تلك الاوضاع على تراجع الثقة بين المصرف والعملاء، مما اثر على تراجع مؤشرات الموجودات في الجدول (١) كما مر سابقا، فقد بلغ اجمالي الايداع (279,215) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-٤٥%).

ب. حقوق المساهمين : يتضح من بيانات الجدول اعلاه انها اتخذت مسارا تصاعديا مع تراجع طفيف في السنوات الخمسة الاخيرة، فقد بلغ اجمالي حقوق المساهمين (27,359) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٥، ليرتفع الى (307,074) مليار دينار عراقي عام ٢٠١٤ وبمعدل نمو بلغ (٤٠%) ، نتيجة السماح برفع رأس المال المصرف الى (100) مليار وفقاً

٢. اختبار جذر الوحدة
يعتمد تحليل الانحدار على استقرارية قيم السلاسل الزمنية لغرض تلافي الانحدار الزائف، لذا تم ادخال بيانات للتأكد من
عدم وجود جذر وحدة، أي ان السلاسل الزمنية لا تعاني من اتجاه زمني بالاعتماد على البرنامج الاحصائي ١٠ E-Views، والحصول على نتائج الاختبار التالية:

جدول (٣) Augmented Dickey-Fuller test statistic

Augmented Dickey-Fuller test for statistic					
Prob	Critical value			estimated value	Variables
	%١	%٥	%١٠		
0.0164	-2.754993	-	-1.603693	-	DM
		1.970978		2.519458	
0.0071	-4.121990	-	-2.713751	-	IN
		3.144920		4.336339	
0.0309	-2.754993	-	-1.603693	-	LO
		1.970978		2.212346	
0.0007	-4.200056	-	-2.728985	-	CA
		3.175352		6.009690	
0.0193	-2.754993	-	-1.603693	-	DT
		1.970978		2.440028	

• الجدول :اعداد الباحث بالاعتماد على قيم بيانات الجدول (١)،(٢)

٣. تقدير النموذج باستخدام منجية VAR
بعد تحديد أي من المتغيرات التي تؤثر في المتغير الاخر وكذلك تحديد درجة الابطاء المثلى، سنعمد الى تقدير معلمات النموذج حسب الخطوات الاساسية لتطبيق المنهجية والتي تم التطرق لها، لذا تم تقدير النموذج والتوصل الى النتائج الاتية:
حسب معطيات الجدول (٣) ، لم نتوصل الى استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات عند المستوى، لذا تم اعادة التحليل بعد اخذ الفرق الاول لتستقر السلاسل عند مستوى معنوية %١ لبعض المتغيرات وبعضها الاخر عند مستوى معنوية %٥ وحسب ما مؤشر في الجدول (٣) وعليه نرفض فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي صلاحية ادخال قيم السلاسل الزمنية لاختبار الانحدار.

Included observations: 13 after adjustments

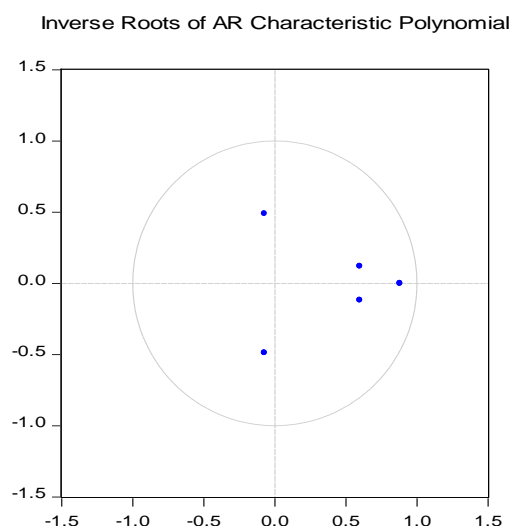
Standard errors in () & t-statistics in []

	DT	CA	LO	IN	DM
DT(-1)	0.680650 (0.50792) [1.34008]	0.087749 (0.17408) [0.50407]	0.041000 (0.32183) [0.12740]	0.117473 (0.26690) [0.44014]	0.000555 (0.00046) [1.20289]
CA(-1)	-3.874999 (1.58085) [-2.45121]	0.248643 (0.54181) [0.45891]	-0.307649 (1.00166) [-0.30714]	-0.666917 (0.83071) [-0.80283]	-0.001967 (0.00144) [-1.36929]
LO(-1)	1.953531 (0.89910) [2.17277]	0.474064 (0.30815) [1.53842]	1.235557 (0.56969) [2.16884]	0.126167 (0.47246) [0.26704]	0.001114 (0.00082) [1.36391]

IN(-1)	-2.307788 (1.24774) [-1.84957]	-0.314445 (0.42764) [-0.73530]	-0.013993 (0.79059) [-0.01770]	0.123000 (0.65566) [0.18760]	-0.000706 (0.00113) [-0.62241]
DM(-1)	-370.8832 (600.832) [-0.61728]	332.7074 (205.925) [1.61567]	406.1800 (380.699) [1.06693]	-391.3527 (315.725) [-1.23954]	-0.357129 (0.54594) [-0.65415]
C	406122.8 (182858.) [2.22097]	51475.06 (62671.6) [0.82135]	-1661.461 (115863.) [-0.01434]	119579.2 (96088.3) [1.24447]	163.4538 (166.154) [0.98375]
R-squared	0.479255	0.880935	0.761483	0.598430	0.395136
Adj. R-squared	0.107294	0.795888	0.591114	0.311594	-0.036910
Sum sq. resids	5.16E+10	6.06E+09	2.07E+10	1.42E+10	42588.66
S.E. equation	85842.52	29421.10	54391.58	45108.50	78.00061
F-statistic	1.288457	10.35828	4.469601	2.086315	0.914568
Log likelihood	-162.1060	-148.1855	-156.1740	-153.7412	-71.05976
Akaike AIC	25.86245	23.72085	24.94984	24.57557	11.85535
Schwarz SC	26.12320	23.98160	25.21059	24.83631	12.11609
Mean dependent	27603.54	122496.3	99669.08	54894.46	14.47946
S.D. dependent	90854.90	65121.62	85060.98	54367.09	76.59976
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.20E+39			
Determinant resid covariance		5.41E+37			
Log likelihood		-656.9772			
Akaike information criterion		105.6888			
Schwarz criterion		106.9925			
Number of coefficients		30			

الازمات التي تتعرض لها تلك المصارف من اجل الايفاء بالتزاماتها تجاه المودعين نتيجة السحوبات المفاجئة . ومن خلال متابعة نتائج تقدير النموذج نجد ان معامل التحديد الموضح هو الاخر ذو قيمة ضعيفة، وبالمقابل فان قيمة اختبار (F) هي الاخرى ضعيفة ومن ثم لا يمكن القرار بمعنوية النموذج ككل ، وللتأكد من صحة النتائج للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع "اجمالي المطلوبات " لابد من التأكد من استقراره النموذج كما موضح في الشكل التالي :

يتضح من نتائج تقدير نموذج (VAR) ان نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع وذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.39) وبالتالي فان هناك (0.39) من التغيرات التي تحدث في اجمالي المطلوبات هي مصدرها التغيرات في المتغيرات المستقلة ، لاسيما ان المصارف في العراق بعد عام 2003 حاولت زيادة رأس مالها الى (250) مليار دينار عراقي لتوسيع حجم استثماراتها ، ولضمان قدرة اكبر في مواجهة



٤. تحويل النموذج المقدر الى نظام
 يتضح من الشكل اعلاه ان النموذج قد استقر وان الجذور
 بعد تقدير المتغيرات يتم تحويل النموذج الى نظام وكما موضح
 كلها اصبحت داخل الدائرة الواحدة ، ومن ثم امكانية اجراء العديد
 من الاختبارات لقياس العلاقة بين متغيرات النموذج
 في الجدول الاتي :

System: UNTITLED
 Estimation Method: Least Squares
 Date: 02/05/21 Time: 00:18
 Sample: 2007 2019
 Included observations: 13
 Total system (balanced) observations 65

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.680650	0.507917	1.340082	0.1889
C(2)	-3.874999	1.580854	-2.451207	0.0194
C(3)	1.953531	0.899096	2.172772	0.0367
C(4)	-2.307788	1.247741	-1.849573	0.0728
C(5)	-370.8832	600.8318	-0.617283	0.5410
C(6)	406122.8	182858.3	2.220970	0.0329
C(7)	0.087749	0.174080	0.504075	0.6174
C(8)	0.248643	0.541811	0.458911	0.6491
C(9)	0.474064	0.308150	1.538419	0.1329
C(10)	-0.314445	0.427643	-0.735298	0.4671
C(11)	332.7074	205.9252	1.615671	0.1151
C(12)	51475.06	62671.65	0.821345	0.4170
C(13)	0.041000	0.321826	0.127397	0.8994
C(14)	-0.307649	1.001661	-0.307139	0.7606
C(15)	1.235557	0.569686	2.168840	0.0370
C(16)	-0.013993	0.790594	-0.017700	0.9860
C(17)	406.1800	380.6994	1.066931	0.2933
C(18)	-1661.461	115862.7	-0.014340	0.9886

C(19)	0.117473	0.266900	0.440139	0.6625
C(20)	-0.666917	0.830706	-0.802832	0.4275
C(21)	0.126167	0.472457	0.267044	0.7910
C(22)	0.123000	0.655662	0.187596	0.8523
C(23)	-391.3527	315.7249	-1.239537	0.2234
C(24)	119579.2	96088.30	1.244472	0.2216
C(25)	0.000555	0.000462	1.202889	0.2371
C(26)	-0.001967	0.001436	-1.369292	0.1796
C(27)	0.001114	0.000817	1.363910	0.1813
C(28)	-0.000706	0.001134	-0.622408	0.5377
C(29)	-0.357129	0.545944	-0.654150	0.5173
C(30)	163.4538	166.1537	0.983750	0.3320

Determinant residual covariance 5.41E+37

$$\text{Equation: DT} = C(1)*DT(-1) + C(2)*CA(-1) + C(3)*LO(-1) + C(4)*IN(-1) + C(5) *DM(-1) + C(6)$$

Observations: 13

R-squared	0.479255	Mean dependent var	27603.54
Adjusted R-squared	0.107294	S.D. dependent var	90854.90
S.E. of regression	85842.52	Sum squared resid	5.16E+10
Durbin-Watson stat	2.656199		

$$\text{Equation: CA} = C(7)*DT(-1) + C(8)*CA(-1) + C(9)*LO(-1) + C(10)*IN(-1) + C(11)*DM(-1) + C(12)$$

Observations: 13

R-squared	0.880935	Mean dependent var	122496.3
Adjusted R-squared	0.795888	S.D. dependent var	65121.62
S.E. of regression	29421.10	Sum squared resid	6.06E+09
Durbin-Watson stat	1.240707		

$$\text{Equation: LO} = C(13)*DT(-1) + C(14)*CA(-1) + C(15)*LO(-1) + C(16)*IN(-1) + C(17)*DM(-1) + C(18)$$

Observations: 13

R-squared	0.761483	Mean dependent var	99669.08
Adjusted R-squared	0.591114	S.D. dependent var	85060.98

S.E. of regression 54391.58 Sum squared resid 2.07E+10
Durbin-Watson stat 1.622824

$$\text{Equation: IN} = C(19)*DT(-1) + C(20)*CA(-1) + C(21)*LO(-1) + C(22)*IN(-1) + C(23)*DM(-1) + C(24)$$

Observations: 13

R-squared	0.598430	Mean dependent var	54894.46
Adjusted R-squared	0.311594	S.D. dependent var	54367.09
S.E. of regression	45108.50	Sum squared resid	1.42E+10
Durbin-Watson stat	1.585906		

$$\text{Equation: DM} = C(25)*DT(-1) + C(26)*CA(-1) + C(27)*LO(-1) + C(28)*IN(-1) + C(29)*DM(-1) + C(30)$$

Observations: 13

R-squared	0.395136	Mean dependent var	14.47946
Adjusted R-squared	-0.036910	S.D. dependent var	76.59975
S.E. of regression	78.00061	Sum squared resid	42588.66
Durbin-Watson stat	2.213836		

ثالثاً : دوال الاستجابة وتحليل التباين

● دالة الاستجابة

وتقدر بانحراف معياري واحد لأحدى المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج المفترض، وكذلك يعمل الاختبار في قياس مدى استجابة المتغيرات الأخرى في النموذج لأي تغير مفاجئ عبر الزمن، وكما موضح في الجدول أدناه :

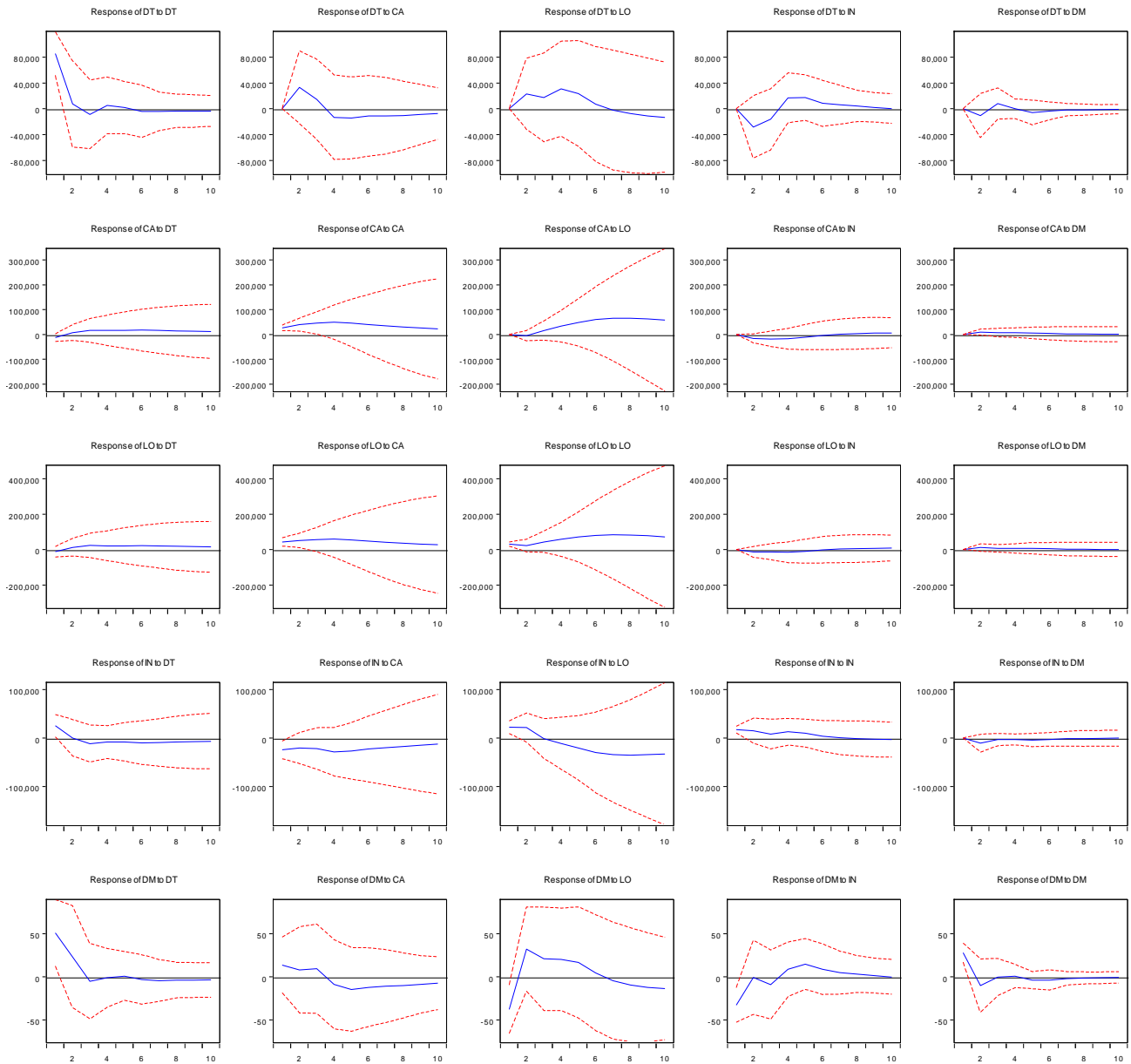
تشير دالة الاستجابة الى معرفة تتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات المفاجئة التي قد يتعرض لها النموذج ،

Response of DT:	DT	CA	LO	IN	DM
1	85842.52	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	7387.885	33275.34	23211.36	-28193.85	-10442.02
3	-8714.225	14478.41	17461.75	-16399.90	8092.026
4	5169.955	-13186.43	30834.38	16913.03	29.19924
5	1963.531	-14520.50	23505.18	17291.41	-6022.906
6	-4087.751	-10938.41	7202.625	8455.247	-3438.639
7	-4110.223	-11243.19	-2256.871	5988.579	-1662.909
8	-3370.873	-10739.66	-7327.778	4452.880	-1652.474
9	-3633.624	-8918.890	-11145.49	1868.896	-1260.054
10	-3599.820	-7469.782	-13202.28	122.7526	-665.5717

والتسليفات حيث نرى انها ضعيفة في الفترة الاولى ، وبعدها تأخذ بالارتفاع الملحوظ في الفترة الثانية وتستمر بالارتفاع الى ان تحقق انخفاض في الفترة السابعة ويستمر لنهاية الفترة العاشرة. اما الجزء الرابع يوضح استجابة الاستثمارات حيث تكون سلبية وضعيفة في بداية الفترة ، ثم تتزايد الى ان تصل اقصاه في الفترة السادسة وتستمر في الارتفاع في الفترات المتبقية. اما الجزء الاخير يبين استجابة النقدية حيث توضح قوة الاستجابة سلبية في بداية الفترة ، ثم يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، وبعدها يستمر بالانخفاض ويقترّب من الصفر في الفترات المتبقية.

يتضح من الجدول اعلاه مدى استجابة اجمالي المطلوبات للتغيرات المفاجئة في المتغير نفسه، اذ ان هناك استجابة طردية بمقدار انحراف معياري واحد، حيث يكون كبير في السنة الاولى ، ويأخذ بتأرجح بين الانخفاض والارتفاع الى ان يحقق انخفاض في الفترة السادسة ويستمر في الانخفاض الى ان يحقق اعلى انخفاض في الفترة العاشرة . اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الجدول (الائتمان النقدي) حيث تكون الاستجابة ضعيفة في السنة الاولى ، ثم تبدء في الارتفاع في الفترة الثانية ، وبعدها تأخذ بالانخفاض في الفترات اللاحقة الى ان تصل الى اعلى انخفاض في الفترة العاشرة ، اما الجزء الثالث استجابة القروض والاشكال البيانية ادناه توضح دالة استجابة المتغيرات المستقلة والتابعة في النموذج

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



التعرف القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في التفسير ، وتكمن اهمية تحليل التباين بانه يبرز الأخطاء والتغير المفاجئ في متغيرات النموذج لكل متغير من متغيرات النموذج على الجميع وحسب النتائج التالية:

• تحليل التباين

يعد تحليل التباين اداة لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ في متغيرات النموذج ، والذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ، وكذلك مقدار خطأ التنبؤ في المتغيرات الاخرى في النموذج ، لغرض

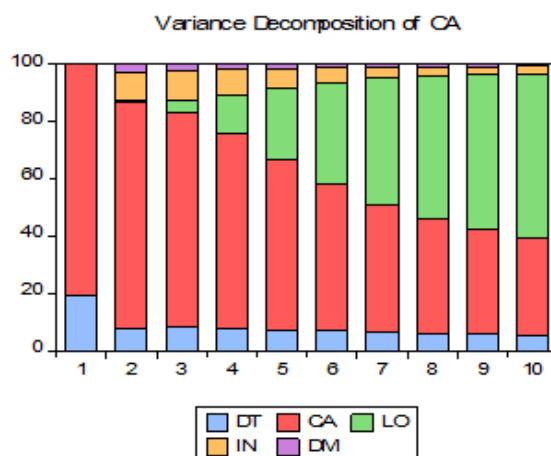
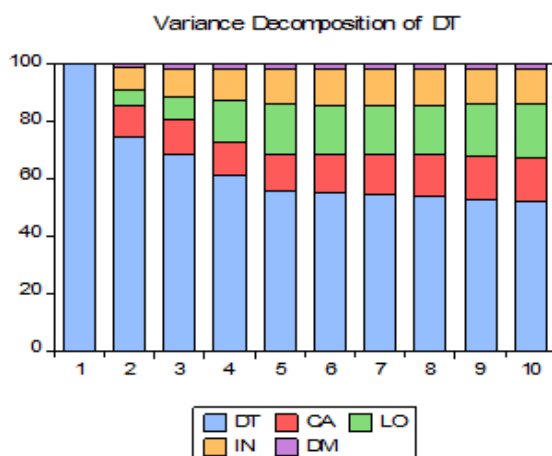
Variance Decomposition of DT:

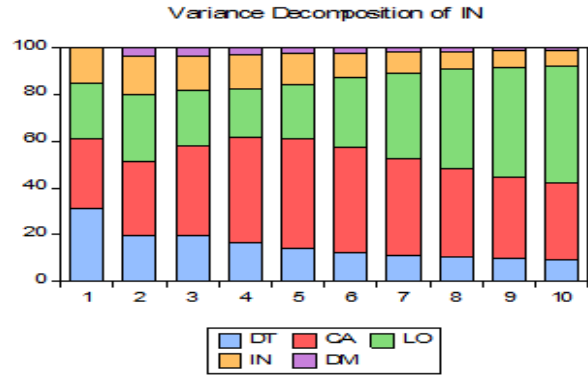
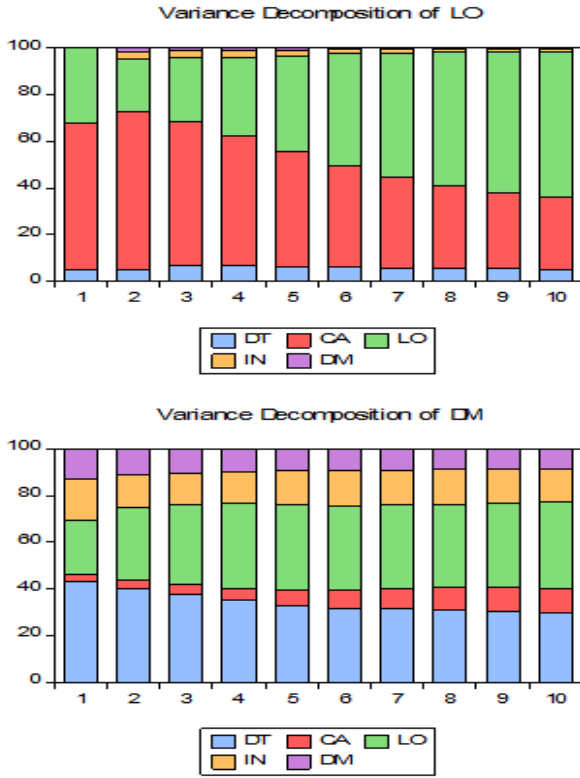
Period	S.E.	DT	CA	LO	IN	DM
1	85842.52	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	99867.23	74.43271	11.10195	5.402007	7.970079	1.093260
3	104395.3	68.81261	12.08320	7.741336	9.761542	1.601310
4	111066.6	61.01094	12.08479	14.54660	10.94295	1.414725
5	115923.5	56.03435	12.66235	17.46456	12.27014	1.568604
6	117088.9	55.04635	13.28427	17.49704	12.54856	1.623781
7	117884.8	54.42710	14.01512	17.29821	12.63775	1.621826
8	118742.6	53.72424	14.63141	17.43004	12.59646	1.617848
9	119673.9	52.98346	14.95998	18.02716	12.42555	1.603850
10	120687.0	52.18662	15.09295	18.92245	12.21791	1.580077

التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة ٥٠.٤٠% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى ١٨.٩٢% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، اما فيما يتعلق في الاستثمارات فأنها تفسر اجمالي المطلوبات ٧.٩% خلال الفترة الثانية ، الى ان تصل القدرة التفسيرية الى ١٢.٢١% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، في حين تفسر النقدية المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة ١.٠٩ في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى ١.٥٨% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة . وكما موضح في الشكل ادناه

يتضح من جدول اعلاه نتائج تحليل مكونات التباين ، وذلك لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع (اجمالي المطلوبات)، ففي السنة الاولى يفسر اجمالي المطلوبات ١٠٠% من التباين في التنبؤ ، لكن في السنة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصل الى ٧٤.٤٣% الى ان تصل الى اقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة اذ بلغت ٥٢.١٨% ، فيما يفسر الائتمان النقدي اجمالي المطلوبات بنسبة ١١.١٠% في الفترة الثانية ، ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى ١٥.٠٩% كأقصى قدرة تفسيرية في السنة العاشرة . اما المتغير الاخر هو القروض والتسليفات فإنه يفسر المتغير

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors





معلومة تتبع دائما بحادثة أخرى معينة، ويقع تعاقب الاحداث هذا خلال فترة زمنية معينة ، وغالبا ما تدعى الحادثة الاولى بالسبب واما الثانية بالمسبب والجدول الاتي يوضح العلاقة السببية بين المتغيرات عينة الدراسة :

- السببية : ان مفهوم السببية "Causality" شأنه في ذلك شأن معظم المفاهيم في العلوم الاقتصادية والاحصائية والاجتماعية و تكثر فيه الاجتهادات وتتعدد التعاريف الخاصة به، ولكن جميعها تنطوي على علاقة تكون فيها حادثة

جدول (٤) تحليل السببية

Null Hypothesis فرضية العدم	اتجاه العلاقة	F-Statistic	Lag
CA does not Granger Cause DT	→	2.36234	3
DT does not Granger Cause CA		0.42280	
LO does not Granger Cause DT	→	10.6884	3
DT does not Granger Cause LO		0.89198	
IN does not Granger Cause DT	→	6.85556	

DT does not Granger Cause IN		0.44688	4
DM does not Granger Cause DT		1.7E-06	
DT does not Granger Cause DM	→	1.36467	1
LO does not Granger Cause CA		0.09090	
CA does not Granger Cause LO	→	3.52914	3
IN does not Granger Cause CA		2.42794	
CA does not Granger Cause IN	→	1.71023	4
DM does not Granger Cause CA		2.57377	
CA does not Granger Cause DM	→	81.8373	4
IN does not Granger Cause LO	→	1.76995	
LO does not Granger Cause IN		0.60747	4
DM does not Granger Cause LO		0.39680	
LO does not Granger Cause DM	→	7.50233	4
DM does not Granger Cause IN		1.06573	
IN does not Granger Cause DM	→	2.22231	1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews ١٠

النتائج ان قيمة F اكبر من الجدولية وعند المستوى 1% وعلية رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل ، في حين العكس الصحيح وظهرت نتائج الاختبار ان افضل فترة للتخلف الزمني هو (1) حيث توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين المتغيرين (النقدية والاستثمارات) أي ان التغير (IN) يؤدي الى تغير في (DM)، في حين لوحظ عدم تأثير النقدية في الاستثمارات وعلية قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- من خلال مراجعة كشف قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الاوسط جانب الموجودات تتضح انها تأثرت وبشكل مباشر بالأحداث الامنية والسياسية التي مر بها العراق، اذ اتجهت جميع المتغيرات باتجاه تصاعدي خلال السنوات الاولى، لتتخفف بعدها الى نهاية المدة وبالتالي التركيز على النقدية في الصندوق دون استثمار تلك الاموال لضمان المخاطر السوقية والامنية والسياسية.
- 2- تراجع الثقة بين المصرف والعملاء وهذا ما اتضح جليا في كشف جانب الموجودات.
- 3- فيما يتعلق بجانب المطلوبات فقد سلك السلوك ذاته اذ تراجعت الايداعات الكلية لاسيما في السنوات العشرة الاخيرة نتيجة الاسباب المذكورة في الاستنتاج الاول فضلا عن تأثير الازمة المالية على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية.
- 4- تراجع مؤشرات الاستثمار للمصرف والاقتصار على شراء السندات الحكومية والتعامل في بيع وشراء العملات الصعبة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 5- فيما يتعلق بالتحليل الكمي فقد اظهرت النتائج ان جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة الا عند الفرق الاول .
- 6- اظهرت نتائج التقدير حسب اختبار السببية وجود علاقة تأثير طردية لبعض المتغيرات في اجمالي المطلوبات، والبعض الاخر اظهر الى عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

التوصيات

- 1- مواكبة التطورات الحاصلة لدى المصارف الاجنبية من تقديم الخدمات المصرفية والتعامل الالكتروني الهائل من خلال شبكة المعلومات ، وبالتالي طرح خدمات مصرفية جديدة لم تكن تقدم سابقاً في الصناعة المصرفية العراقية مثل خدمات صناديق الاستثمار بما يساهم في زيادة إيراداتها المالية.
- 2- من الضروري على المصارف التجارية أن تمتلك موجودات ذات جودة عالية، إذ تتمتع هذه الموجودات بالتصنيف العالي الذي تم تحديده في جدول معايير تصنيف الموجودات، أي بتعبير آخر عليها أن تحصل على درجة التصنيف القوي أو المرضي لجودة موجوداتها.

من نتائج اختبار كرانجر للسببية يتضح انه افضل فترة للتخلف الزمني هو (3) وعلية توجد علاقة سببية بين المتغيرين (الائتمان النقدي ، اجمالي المطلوبات) باتجاه واحد أي في حالة تغير (CA) فإنه يسبب التغير في اجمالي المطلوبات (DT) وعلية نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل . اما فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين (القروض والتسليفات و اجمالي المطلوبات) اظهرت نتائج وجود علاقة بتجاه واحد اذ ان التغير في (Lo) يؤدي الى تغير في اجمالي المطلوبات حيث كانت F المحسوبة اكبر من F الجدولية وعلية رفض الفرض العدمي التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل التي ترى العكس من ذلك . وكذلك نتائج اختبار العلاقة السببية بين الاستثمارات و اجمالي المطلوبات اظهرت وجود علاقة احادية عند فترة تأخر (4) ان التغير (IN) يسبب تغير في اجمالي المطلوبات (DT) وعلية قبول الفرض البديل ورفض فرضية العدم . اما العلاقة السببية بين (النقدية و اجمالي المطلوبات) حيث اظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة ضعيفة وبتجاه واحد أي ان التغير في (DM) يؤدي الى تغير ضعيف في (DT) وعلية قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل . وظهرت نتائج الاختبار ان افضل فترة للتخلف الزمني هو (3) وعلية توجد علاقة سببية بتجاه واحد بين المتغيرين (الائتمان النقدي ، القروض والتسليفات) أي ان الائتمان النقدي يؤثر على القروض والتسليفات، وعلية رفض الفرض العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل . في حين اظهرت نتائج الاختبار بين المتغيرين (الاستثمارات والائتمان النقدي) وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه أي ان التغير في (IN) يسبب تغير في (CA)، وكذلك لوحظ ان التغير في (CA) يسبب تغير ضعيف في (IN) وعلية قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم . اما فيما يتعلق بعلاقة السببية بين (الائتمان والنقدية) حيث اظهرت النتائج الاختبار وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين ، حيث يتضح ان التغير في (DM) يسبب تغير في (CA) بعد تحديد افضل فترات الابطاء هو (4) تبين ان F المحسوبة اكبر من F الجدولية وعند مستوى معنوي 10%، وكذلك وجود علاقة سببية قوية في حالة التغير (CA) يؤدي الى تغير في (DM) حيث توصلت نتائج ان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية وعند المستوى 1% وعلية رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل. في حين اظهرت نتائج اختبار كرانجر وجود علاقة احادية الاتجاه بين المتغيرين (الاستثمارات والقروض والتسليفات) أي ان التغير في (IN) يؤدي الى تغير ضعيف في (LO) وعلية قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم ، في حين لا توجد علاقة سببية في حالة العكس وعلية قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل. اما فيما يتعلق بالعلاقة بين (النقدية والقروض والتسليفات) حيث اظهرت النتائج وجود علاقة احادية الاتجاه أي ان في حالة التغير في (LO) يؤدي الى تغير (DM) اذ توصلت

Andries, A. M., & Galasan, E. (2020). Measuring Financial Contagion and Spillover Effects with a State-Dependent Sensitivity Value-at-Risk Model. *Risks*, 8(1), 5.

Arslanalp, M. S., Liao, W., Piao, S., & Seneviratne, M. (2016). China's growing influence on Asian financial markets. *International Monetary Fund*.

Bansal, Disha. (٢٠١٠) Impact of liberalisation on productivity and profitability of public sector banks in India. *Diss. Saurashtra University*.

Barad, M. M. (2010). A study of liquidity management of Indian steel industry (Doctoral dissertation, Saurashtra University).

Deng, Y., & Xu, Y. (2011). Do institutional investors have superior stock selection ability in China?. *China Journal of Accounting Research*, 4(3), 107-119.

Guidolin, M., & Pedio, M. (2017). Identifying and measuring the contagion channels at work in the European financial crises. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 48, 117-134.

Kiran, K. P., & Jones, T. M. (2016). Effect of Non Performing Assets on the profitability of banks– A selective study. *International Journal of Business and General Management*, 5(2), 53-60.

Kovalenko, V. V., Bolgar, T. M., Yevtushenko, O. A., & Pestovska, Z. S. (2019). Competitiveness of banks in the modern conditions of financial market development. *Financial and credit activity: problems of theory and practice*, 2(29), 3-12.

Longstaff, F. A. (2010). The subprime credit crisis and contagion in financial markets. *Journal of financial economics*, 97(3), 436-450.

Mollah, S., Zafirov, G., & Quoreshi, A. S. (2014). Financial market contagion during the global financial crisis. *Center for Innovation and Technology Research*, 5.

RASHID, A., & KEMAL, M. U. (2018). Impact of internal (micro) and external (macro) factors on

٣-

٤- يتحتم على المصارف التجارية أن تعمل على التقليل أو التخلص من القروض المتعثرة وزيادة القروض الأكثر ضماناً، أي أنها تمنح القروض مقابل ضمانات تضمن لها الحصول عليها مع فوائدها في مواعيد استحقاقها، الأمر الذي يرفع درجة تصنيفها، علاوة على أن هذه القروض من المؤكد أن تضمن للمصارف التجارية الحصول على العوائد أو الفوائد المتوقعة منها باستمرار بالإضافة إلى تحسين قيمتها السوقية.

٥- يجب على المصارف التجارية أن لا تحتفظ بنسبة عالية من النقد لأن الاحتفاظ بالنقد بنسب مرتفعة يعني ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لاستثمارها والحصول على ارباح أكثر.

٦- يجب على المصارف التجارية أن تتأكد تماماً من أن الاستثمارات قصيرة الأجل تحقق ربحاً مقبولاً لها من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية.

المصادر

بلقطة ابراهيم ، حريري عبد الغني ، مطاي عبد القادر . (٢٠١٧). "فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية". *مراجعة البحوث في العلوم المالية والمحاسبين* رقم: ٠٤ .

الحو، سناء حسن . (٢٠٢٠). "تقييم السيولة لتحسين ربحية المصرف بحث تطبيقي في عدد من المصارف العراقية الخاصة"، *مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية*، العدد ١٢٤ المجلد ٢٦ .

عبد العزيز شويش عبد الحميد، نايف يوسف بندر. (٢٠١٧). "مخاطر السيولة واثرها في ربحية المصارف الإسلامية"، *جامعة تكريت - كلية الادارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية / المجلد - ٤ / العدد - ٤٤ .*

محمد، محمد يوسف . (٢٠١٩). "قياس عدوى الأزمات المالية في الأسواق المالية دراسة تحليلية على الأسواق المالية العربية مع إشارة خاصة إلى العراق" *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد ٥١ العدد ٤٨ .*

النعمي، زهراء احمد محمد توفيق ، طلال محمود كداوي. (٢٠١٨). "تحليل التنافسية للمصارف الخاصة العراقية" *مجلة تنمية الرافدين* ملحق العدد ١١٩ المجلد ٧٣ .

كشف الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط، اعداد مختلفة.

Aloshyna, I. (2013). Competitive issues in banking: Theoretical approaches overview. *Ecoforum Journal*, 2(1), 4.

Aloshyna, I. (2013). Competitive issues in banking: Theoretical approaches overview. *Ecoforum Journal*, 2(1), 4.

profitability of insurance companies. *İktisat Politikası Arařtırmaları Dergisi*, 5(1), 35-57.

Šegota, A., Tomljanović, M., & Huđek, I. (2017). Contemporary approaches to measuring competitiveness—the case of EU member states. *Journal of Economics and Business*, 35(1), 123-150.

Trivedi, S. M. (2010). An analysis of financial performance of state road transport corporation in Gujarat (Doctoral dissertation, Saurashtra University).

Zistler, M. (2010). Banking crises; determinants and crises' impact on fiscal cost and economic output.